دعوات حملة زكّا الضريبيّة

دعوات للعدالة الضريبيّة

* **ندعو إلى سنّ تشريعات بخصوص ضرائب الثراء المتصاعدة على المستويين العالمي والوطني للحدّ من التركيز المتعاظم للثروة في أيدي قلّة متنامية نافذة، جنباً إلى جنب مع زيادةٍ في الإنفاق العام، بغيةَ القضاء على الفقر**. بمقدور ضريبة الثراء الشاملة على مستوى العالم – بالاستناد إلى اقتراح بيكيتي لـِ 1% على الثروة بين مليون وخمسة ملايين يورو، و 2% على الثروة التي تزيد على خمسة ملايين يورو – بالإضافة إلى الضريبة على الإرث وضرائب على ثروات أخرى على المستوى الوطني، بمقدور كل هذا أن يتصدّى لتداعيات عدم المساواة، ويؤمّن المليارات للصحة والتعليم وخدماتٍ اجتماعية أخرى ملحّة.

* **نطالب بإيقاف التهرّب والمراوغة الضريبيَين اللذين تمارسهما الهيئات العابرة للدول والأفراد الأثرياء**. سنةً بعد أخرى تستنزف "أسعارُ التحوّلات" و "التلاعب بالفواتير" وكثيرٌ غيرُها مليارات الدولارات في كثير من بلدان جنوب الكرة الأرضيّة. في المقابل، فإنّ تطوير أساليب موحَّدة لنظام ضريبيٍّ شامل بهدف التأكّد من تسديد الشركات العابرة للدول مستحقّاتها الضريبيّة على الأنشطة الاقتصاديّة، وإيصاد الملاذات الضريبيّة، ونشر تقارير الأرباح بأسماء الدول، وتأسيس هيئة للنظام الضريبي الشامل تابعة للأمم المتّحدة، كفيلٌ ببناء نظامٍ ضريبيٍّ شامل أكثر شفافيّة.

* **نطالب بإلحاح بفرض ضرائب تصاعديّة على الانبعاث الكربوني والتلوّث البيئي بغية الحفاظ على كوكبِ سُكْنانا**. تشير الدراساتُ المقدَّمَة في ندواتٍ دُوليّة حول التغيّر المناخي إلى ضيقِ مساحة القدرة على تجنُّبِ تحوّلٍ مناخيٍّ كارثي، وسرعةِ تقلُّصِها. بإمكان فرض ضرائب على التلوّث الكربوني، خصوصاً على الشركات الكبرى والمستهلكين الأثرياء، المساعدةُ في ضبط الانبعاثات، وإيجاد مداخيل للاستثمارات في الطاقة المتجدّدة، بالإضافة إلى تغطية نفقات الحدّ من التغيير المناخي والتعويض عنه، والتأقلم مع أيِّ خلل أو أذى متعلّقَين بالمناخ في البلدان الفقيرة والضعيفة.

* **نطالب بفرض ضريبة ماليّة فورية على المبادلات التجاريّة في الأسهم والعقود والنقد ومتفرّعاته، للحد من أنشطة المضاربات الضارة**. تخصَّصُ الرُيُوع من أجل الصالح العامّ الشامل، ولحماية نظامنا البيئي، وللتعويض عن ممارسة الرِقّ والمظالم الأخرى.

دعوات للتعويض

* في منتصف العقد العالمي للمنحدرين من أصولٍ أفريقيّة، 2015 – 2024، ندعو إلى تأسيس صندوق من عائدات الضرائب للتعويض عن الرِقّ، تحت إدارةِ هيئةٍ عالميّة للتعويض عن المظالم. يموِّل هذا الصندوق الحاجاتِ الرئيسيّةَ للعدالة التعويضيّة: الصحة، التعليم، انتقال التكنولوجيا، إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، من بين حاجيات أخرى (كخطّة النقاط العشر الواردة في ورقة CARICOM، المجتمع الكاريبي).

* نطالب – كإجراءٍ آخر - بإلغاء الديون كبادرة تعويض وإصلاح نحو الدول التي من شأن إلغاء ديونها تحريرُ الموارد لمواجهة التحدّيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة التي تواجه هذه الدول التي مرَّ ذكرُها، والتي تكابدُ أوضاعاً اقتصاديّة غير عادلة فرضتها الدول المستعمِرَة عليها بعد الاستقلال.

أمّا إعادة جدولة الديون فهو أمرٌ مرفوض، كونُ هذه الديون غيرُ قانونيّة، فرضها النظامُ الاقتصادي غيرُ المتكافئ.

نداء إلى الكنائس

* ندعو الكنائس إلى أن تستبصرَ وتدرسَ المسائلَ المتّصلة بالعدالة الضريبيّة والتعويض عن الرِّقّ والمديونيّة البيئيّة بمنظار العلاقة العهديّة التي يدعونا إليها اللهُ بعضَنا مع يعض، ومع الأرض.

* نحثّ الكنائسَ إلى قراءة خلّاقةٍ ونبويّة لقصة زكّا في إنجيل لوقا 19: 1-10؛ وندعوها إلى احتضان الخبر السار في القصّة، وترسيخ ذلك في حياة الكنيسة وشهادتها، وإثارة مواضيع العدالة الضريبيّة والتعويض في قرينتها (الكنائس).

* نشجّع الكنائس للانضمام إلى حملة زكّا، والترويج للعدالة الضريبيّة والتعويض العادل والتعريف بهما عند حكومات بلدانهم والمؤسسات الماليّة والاقتصادية العالمية. إننا ندعو، بصورة خاصّة، شبيبةَ كنائسنا لنشر ثقافة الضرائب والتعويض، وتنظيمها والتحريض عليها.

* في الختام، ندعو الكنائس إلى تنظيم شؤونها الماليّة بما يتوافق مع مبادئ زكّا للعدالة الضريبيّة، ومشاركة الموارد، والتعويض علن المظالم التاريخيّة.

#ZacchaeusTAX

"مشروع زكّا" هو جزءٌ من المبادرة الدوليّة للهندسة الماليّة والاقتصاديّة الجديدة، مجهودٌ مشترك بين مجلس الإرساليّة العالمي، والاتّحاد اللوثري العالمي، والشِركة العالمية للكنائس المُصلّحة، ومجلس الكنائس العالمي.